ورقة موقف

مسودة قانون التنمية الاجتماعية لعام 2023

مقدمة

تعد التنمية الاجتماعية مفهومًا متعدد الأبعاد يأخذ في اعتباره التفاعل بين مختلف العوامل التي تؤثر على جودة الحياة، وغالبًا ما تتعاون الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية في جميع أنحاء العالم لتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية. وتشمل العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية: شبكات الأمان الاجتماعي، والتخفيف من الفقر، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، ومساعدة السكان، وسياسات دعم التوظيف، وسياسات الاندماج الاجتماعي، خاصة تلك التي تعالج الحواجز والتمييز اللذين قد يسهمان في إحداث الفوارق الاجتماعية.

إن العمل الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية مفاهيم ذات صلة بالتنمية الاجتماعية، غير أن لها ما يميزها من حيث المسائل التي تركز عليها والأدوار التي تضطلع بها، وصحيح أن لهذه المفاهيم المذكورة هدفًا مشتركًا من حيث تحسين الأمن الاجتماعي، إلا أن كل مفهوم منها يعمل على مستويات مختلفة ويتناول جوانب مميزة من واقع الخدمات الاجتماعية. وعلى العكس من الجهود التنظيمية للتنمية المجتمعية الساعية إلى خلق مجتمع أكثر إنصافًا وعدلًا من خلال توفير الأدوات والاستراتيجيات والسياسات المختلفة، يتضمن العمل الاجتماعي التدخل المهني الذي يرمي إلى تمكين الأفراد والمجتمعات، وتقديم الرعاية الاجتماعية وتوفير الدعم المباشر لأولئك المحتاجين إلى الدعم في مختلف جوانب حياتهم.

حول مسودة القانون وسير مراجعته

وفقًا لمسودة وثيقة القانون، فقد جرى تطوير الأساس المنطقي الذي قام عليه مشروع قانون التنمية الاجتماعية "بهدف تمكين وزارة التنمية الاجتماعية من تقديم الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة بتشاركية وعدالة". كما تركز مسودة القانون على إعادة النظر في قانون التنمية الاجتماعية لسنة 1956 وتحديثه، ولا سيما المادة 3 منه، وذلك فيما يتعلق بالنص على:

توفير الضمان الاجتماعي الشامل والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر، وتنظيم استثمارهم.

وقد عرضت مسودة التعديل على قانون التنمية الاجتماعية على مجلس النواب في الجلسة التشريعية التي عقدت بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وهي قيد المراجعة حاليًا. وفي الوقت الذي يتكون فيه النص المتاح على موقع المجلس الإلكتروني من 7 مواد [1]، فإن مسودة القانون المعدل التي تتناولها ورقة الموقف هذه تتألف من 28 مادة.

---

[1] ويمكن الاطلاع على مسودة القانون المتاحة للجمهور على:
Dra ftID = 10640 &AddComment= 0 &PageIndex= 1 ؟v = 2 & l ang=ar#!/Dra ftDe tails؟h t tps://l o b.go v.j o/
&DraftTitle= %D9 % 85 %D8 %B3 %D9 % 88 %D8 %AF%D8 %A9- %D9 % 82 %D8 %A7 %D9 % 86 %D9 % 88 %D9 %
86- %D8 %A7 %D9 % 84 %D8 %AA%D9 % 86 %D9 % 85 %D9 % 8A%D8 %A9- %D8 %A7 %D9 %
84 %D8 %A7 %D8 %AC%D8 %AA%D9 % 85 %D8 %A7 %D8 %B9 %D9 % 8A%D8 %A9- %D9 % 84 %D8 %B3 %D9 %
86 %D8 %A9-2023

وبموجب مسودة القانون، تتناول المواد الـ 28 المواضيع الرئيسية التالية:

1. إجراءات الترخيص، والمراقبة والإشراف على المؤسسات والمراكز التي تقدم خدمات الرعاية.
2. تنظيم مهنة العمل الاجتماعي، وتحديد شروط ممارستها والموافقة على برامجها ومنح تراخيص لها.
3. إنشاء صندوق للحماية والرعاية الاجتماعية تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية.
4. فرض عقوبات على الذين يخالفون أحكام القانون.

في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، التقت مجموعة من الخبراء والقانونيين في مكاتب منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بهدف إجراء مراجعة ودراسة نقاط الضعف والثغرات في مسودة القانون الحالية، وتقديم مجموعة من الملاحظات والتوصيات لتحسين ولاية هذا القانون المهمة.

تقييم القانون العام

يعد هذا التشريع حاسمًا لإعادة توجيه الجهود التنموية نحو نهج قائم على الحقوق في سياق إضفاء الطابع المهني على العمل الاجتماعي وأعمال الرعاية، غير أن القانون وفي وضعه الحالي، يستلزم إجراء التحسينات التالية:

1. وضع تعريفات واضحة وتحديد نطاق العمل

تفتقر المسودة الحالية للقانون إلى الدقة في وضع التعريفات وتحديد الأدوار، ومن الملاحظ كون مصطلح "التنمية" الوارد فيه غامضًا أو غير واضح؛ إذ يمزج بين التفسيرات المحلية والدولية للمصطلح. من الضروري إجراء مراجعة شاملة للتعريفات، ما يتطلب إدراج مجموعة أوسع منه لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالحماية، والرعاية، والعمل الاجتماعي، والمأوى.

2. التماسك الداخلي للقانون وفعاليته

لم يفرق المشروع الحالي بين الشخصية الطبيعية والشخصية الاعتبارية وعلاقتها بهذا التشريع، إذ يتسم تطبيق القانون على المؤسسات أو الأفراد بالارتباك والغموض. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب مشروع القانون العديد من الأنظمة اللاحقة، والتي يمكن أن تضعف أهدافه الأساسية وفعاليته، مما يؤدي إلى فقدان التماسك والفعالية. وعلى العكس من ذلك، على الرغم من أن مشروع القانون يشير إلى إصدار لوائح بشأن مواضيع مختلفة يغطيها، فإنه يتضمن أيضًا بعض الأحكام ضمن القانون نفسه. وفي ظل التفويض التشريعي، لماذا تم تناول بعض الأحكام صراحة في مشروع القانون ليتم الرجوع إليها لاحقا لإصدار اللوائح المنظمة للموضوع نفسه؟

3. النهج التشاركي والتشاوري

وعلى الرغم من كونه تشريعًا محوريًا يحكم التنمية والحماية الاجتماعية، لم تشمل عملية تطوير وإعداد مسودة القانون أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أدى عدم التشاور مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية، وممارسي العمل الاجتماعي، والخبراء، ووكالات المعونة الدولية والمنظمات المانحة إلى وضع نص

تشريعي ترك العديد من الجوانب دون حل. على سبيل المثال، وبينما يوفر مشروع القانون فرصة لتعزيز التنمية البشرية والأهداف المستدامة ضمن إطار عصري، فإنه يقدم مسؤوليات جديدة تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فهو يؤدي إلى مخاطر تقييد العمل التنموي من خلال فرض متطلبات موافقة إضافية على المشاريع ذات العلاقة بالقانون، مصحوبة بعقوبات صارمة على مبادرات المشاركة المدنية والاجتماعية. ولذا، فإن من الضروري وجود عملية تشاركية وتشاورية لمعالجة هذه المخاوف وتعزيز التشريعات.

4. الارتباط مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة والتنسيق معها

تسلط التجارب في جميع أنحاء العالم الضوء على كيفية إشراك الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي الصادرين عن مجموعة متنوعة من المؤسسات والمنظمات التي تضطلع بأدوار حاسمة في تقديم الخدمات، وجهود المناصرة، والتعليم وإجراء الأبحاث. وتعمل هذه الكيانات معًا لتلبية احتياجات الأفراد، والأسر والمجتمعات المتنوعة. ومن ضمن المؤسسات والمنظمات الرئيسية المشاركة في الرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي (ولا تشمل هذه القائمة جميعها):

1. الدوائر والجهات الحكومية (وزارة الصحة، ووزارة العمل، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدارة حماية الأسرة والأحداث، والبلديات وغيرها).
2. الهيئات التنظيمية مثل مجلس اعتماد الرعاية الصحية، والذي يحافظ على معايير الجودة من خلال توجيه المتخصصين في الرعاية الصحية يوفر مثالا لكيفية قياس أدائهم مقارنة بهذه المعايير، ومراقبة تحسيناتهم باستخدام أساليب تحسين الجودة المعتمدة لدينا.
3. الجمعيات والنقابات المهنية (مثل جمعية الأخصائيين الاجتماعيين، ونقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات، وغيرها).

ملاحظات على مسودة القانون الحالية

بعد مراجعة مشروع القانون الحالي، فإننا نبين لكم الملاحظات التالية:

1. اسم وتصنيف المسودة

إن اسم المسودة الحالي وتصنيفه لا يعبر عن هدف ونطاق الغاية التي تهدف إليها، فقانون التنمية الاجتماعية مصطلح جامع لا يجسد أهداف ما ينظمه القانون، وهي العمل الاجتماعي وأعمال الرعاية الاجتماعية والحماية وتعزيز الإنتاجية.

2. تعريفات غير موجودة أو واضحة

يفتقر مشروع القانون الحالي إلى تعريفات واضحة للقضايا الرئيسية الثلاث التي ينظمها: المأوى، والحماية، والتنمية. هناك حاجة إلى الوضوح في تحديد هذه المصطلحات وتعيينها، خاصة إذا كانت تشمل مرافق الرعاية النهارية، والرعاية النهارية المنزلية، ومقدمي الرعاية الذين يستضيفون الأطفال في منازلهم.

3. عدم الدقة في استخدام بعض المصطلحات

وقد استخدمت مشاريع القوانين بعض المصطلحات بشكل غير دقيق، كما في حالة "الرعاية" التي يتم ذكرها بشكل مستقل في بعض الأحيان، بينما تستخدم في أحيان أخرى مصطلح "الرعاية الاجتماعية"، كما هو محدد في المادة (4). في هذه الحالة، يطرح السؤال ما إذا كانت "الرعاية الاجتماعية" تختلف عن "الرفاه أو الأمن الاجتماعي". والمادة (8) ومصطلح "الملاجئ" يثير الالتباس أيضاً. وفي حين أن المساكن قد تكون بمثابة دور حماية، كما هو الحال في المرافق المخصصة للنساء المعنفات، أو دور رعاية للأطفال الذين يحتاجون إلى الحماية والرعاية، كما هو موضح في الفقرة (أ)، فمن الواضح أن هذه الدور قد توفر مزيجا من "الحماية أو الرعاية أو المأوى."

4. نطاق القانون

لم توضح المادة (5) من مسودة القانون طبيعة ونطاق العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، ومنحت الوزير صلاحية إضافة مهن أخرى بشكل غير محدد ودون تحديد أسس واضحة لذلك.

5. منح التراخيص والشهادات

حظرت المادة (7) من مسودة القانون تقديم الرعاية دون الحصول على التراخيص للعديد من الفئات منها الأشخاص في عمر الحضانة الأمر الذي تسبب في خلق حالة من الإرباك. ويلزم التنسيق للتوفيق بين نص المسودة ونظام دور الحضانات والتعليمات الصادرة عنه وغيرها من التشريعات ذات العلاقة، وتحديداً تعليمات دور الحضانات رقم 77 لسنة 2018 التي نصت على تشكيل لجنة فنية لدور الحضانات.

6. التماسك الداخلي لمواد القانون

نصت المادة (11) من مسودة القانون على أن الوزارة ستعمل على تقديم خدماتها لخريجي درو الإيواء ممن تجاوزت أعمارهم 18 سنة، بينما بالرجوع إلى الفقرة (أ) من ذات المادة نصت على تهيئة المنتفعين من عمر (16-18)، وبالتالي فإن الفقرة (أ) تعارض المادة نفسها من حيث الفئة العمرية المستهدفة لهذا النوع من الخدمات.

7. التبرعات

نصت المادة (15/ أ) من مسودة القانون على جمع التبرعات للأشخاص الاعتباريين من حيث الترخيص والحصول على الموافقات، ما يخلق حالة من عدم اليقين بشأن جمع التبرعات الفردية. وهو ما يضع علامات استفهام على الملاحقة القانونية لجامعي التبرعات الأفراد دون تراخيص أو موافقات، وهو ما يتعارض مع المادة (20) التي تحدد العقوبات على جميع ممارسي حملة التبرعات سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، دون ضوابط واضحة.

8. العقوبات على مخالفات القانون

نصت المادة (22) من مسودة القانون على مصادرة الأموال التي يتم الحصول عليها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون إلا أنها لم تحدد أوجه صرف الأموال التي تتم مصادرتها.

التوصيات

بناء على ما سبق وحيث إن القانون على جانب كبير من الأهمية والذي يضمن تحسين نوعية الحياة للفئات المحتاجة وتوفير خدمات الحماية والرعاية لهم بعدالة، وتأكيدًا لأهمية تأطير ومهنة العمل الاجتماعي، وضبط عملية جمع التبرعات، وتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تحقيق التنمية الاجتماعية، فإننا نقدم التوصيات التالية:

1. إجراء عملية مراجعة شاملة من خلال اتباع نهج تعاوني

يتطلب مشروع القانون عملية مراجعة شاملة لمعالجة عدم وجود تعريفات واضحة للقضايا الرئيسية في مسودة القانون -المأوى، والحماية والتنمية. علاوة على ذلك، لا بد من مراجعة مشروع القانون بشكل كامل بحيث يوضح جميع الأدوار التي تخص وزارة التنمية الاجتماعية والتأكد من أن القانون لا يتعارض مع اللوائح التي سبق أن صدرت على مر السنين منذ عام 1956.

ولضمان الوضوح في مشروع القانون وتعزيز التفاهم المشترك بين أصحاب المصلحة، يوصى باتباع النهج التعاوني التالي:

- *إنشاء فريق عمل تعاوني* يضم خبراء في العمل الاجتماعي، ومهنيين وقانونيين وأصحاب مصلحة من المجالات ذات الصلة، بحيث تتعاون هذه المجموعة لتطوير مجموعة شاملة من التعريفات التي تتوافق مع المعايير الدولية مع مراعاة السياق المحلي، ويجب أن تكون التعريفات شاملة، وتغطي مجموعة واسعة من المعاني المتعلقة بالحماية، والرعاية والمأوى ضمن نطاق مشروع القانون.

- *إجراء مشاورات وطنية* مع المنظمات المحلية والدولية والهيئات والمؤسسات الخاصة والعامة ذات الصلة، وكذلك السعي للحصول على مدخلات من الممارسين والخبراء في هذا المجال، ما سوف يسهم في مجموعة من التعريفات أكثر دقة ووضوحًا.

سيعزز هذا النهج التعاوني فعالية القانون في معالجة القضايا المتعلقة بالحماية، والرعاية والمأوى من خلال توفير أساس متين لا لبس فيه لتنفيذه.

2. تغيير اسم المسودة وتصنيفها لتعزيز الوضوح ومواءمة الاسم مع الغرض المقصود منه

إذا كان الهدف من هذا الجهد التشريعي هو معالجة إضفاء الطابع المهني على العمل الاجتماعي وخدمات الرعاية في الأردن، يقترح اعتماد اسم وتصنيف أكثر استهدافًا ووصفًا، مثل "نظم العمل الاجتماعي والرعاية" أو "نظم مهن الرعاية الاجتماعية"، يضمن هذا العنوان أن الاسم ينقل بدقة الموضوعات الرئيسية والجوانب التنظيمية للقانون، مما يسهل فهمًا أوضح لأهدافه بين أصحاب المصلحة وعامة الناس.

3. منح التراخيص والشهادات

ينبغي أن ينص مشروع القانون الحالي على الدعوة صراحة إلى إطار للترخيص وإصدار الشهادات، للمنشآت التي تقدم الخدمات وشهادات اعتماد الممارسين.

علاوة على ذلك، يوصى بتبني خطوات أساسية لتحقيق إطار ترخيص فعال ومتماسك من خلال مركزية المهام بحيث يتم تعيين جهة واحدة متخصصة أو هيئة تنظيمية مستقلة للإشراف على كامل عملية

الترخيص وإصدار شهادات الاعتماد لمقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين، بما في ذلك مراجعات التطبيقات، وعمليات التفتيش والموافقات.

ولضمان نجاح إطار الترخيص، يوصى باعتماد النهج التعاوني والتنسيق ببين مختلف الجهات ذات العلاقة وذلك من أجل إنتاج الإطار وإنشاء جهة واحدة مختصة للترخيص وإصدار الشهادات، كما نوصي بالتعاون مع المعنيين، بما في ذلك ممثلين عن وزارتي العمل والصحة، والمجالس العليا، وخبراء ومقدمي رعاية الأطفال، ومقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين، والمهنيين التربويين، لوضع معايير واضحة للترخيص وإصدار الشهادات.

أخيرا، لا بد أن يأخذ مشروع المبادرة التشريعية في الاعتبار حقيقة أن العمل الاجتماعي في الأردن هو بالفعل مجال ممارسة راسخ تنفذه منظمات المجتمع المدني والجهات الإنسانية الفاعلة، وما إلى ذلك. وعليه لا بد لأي مبادرة تشريعية أن تتضمن مسارات الحصول على شهادات اعتماد لموظفي هذه الجهات والمنظمات ومن خلال الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها هؤلاء المهنيون، من الضروري دمج مسارات تأهيلهم المهني وإصدار الشهادات لهم كأخصائيين اجتماعيين، حتى في حالة عدم وجود درجة رسمية في العمل الاجتماعي، ضمن الإطار القانوني. وهذا من شأنه ضمان الاستفادة من الخبرات القيمة وتعزيز فعالية تقديم الخدمات الاجتماعية في الأردن.

4. من حيث إنشاء الصندوق

يجب أن يحدد القانون المواد التي تتعلق بإنشاء الصندوق والموارد المالية، وآليات تأمين وتخصيص الأموال، وكذلك مسؤوليات الوزارة في الإشراف على هذه الموارد وأن ينص عليها صراحة.

وينبغي للقانون أيضًا أن يحدد بوضوح مصادر التمويل المحتملة وأن يضع إطارًا لتفعيل واستخدام الأموال المخصصة لقضايا محددة.

ولضمان فعالية القانون وتجنب النزاعات في تنفيذه، يوصى بإجراء مراجعة شاملة لتحديد وحل أي تناقضات محتملة مع أنظمة مراقبة التمويل الحالية.

5. المبادئ والآليات المتعلقة بالصندوق

تتناول التوصيات التالية مبادئ وآليات ضمان الشفافية، والمساءلة ودمج الأحكام في القانون فيما بتعلق بالصندوق:

5.1. الشفافية والمساءلة في إدارة الصندوق

- دمج الأحكام التي تعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الصناديق في القانون.
- تحديد متطلبات إعداد التقارير، وإجراءات التدقيق، وآليات ضمان استخدام الأموال بشكل فعال ووفقًا للأغراض المخصصة لها.

- تعزيز ثقة الجمهور، وتسهيل التدقيق السليم للأنشطة المالية، والحفاظ على شفافية القانون ووضوحه واتساقه من حيث التطبيق.

5.2. المراجعة والتحديث الدوري

- تضمين عملية مراجعة دورية لتقييم الوضع المالي للصندوق، من أجل تحديث القانون بانتظام لاستيعاب التغييرات المحلية والدولية في مصادر التمويل، والاحتياجات المجتمعية والمهن الناشئة.
- ضمان أن يظل القانون قابلًا للتكيف والاستجابة للظروف الديناميكية والمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية.

5.3. معايير جمع التبرعات

- تحديد معايير واضحة وموضوعية يتوجب على الأشخاص الاعتباريين استيفاؤها للحصول على ترخيص الحملة.
- ويمكن أن يشمل ذلك معايير تتعلق بالطبيعة والهدف الخيري للحملة، والشفافية المالية، والالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية، وتحديد الفئات المستهدفة، وإيجاد آلية تضمن التوثيق الصحيح لجمع التبرعات بحيث تؤدي إلى إيصالها بشكل صحيح للفئات المستهدفة.
- توضيح شروط الترخيص وطرق جمع الأموال وإجراءات الإنفاق بشكل واضح ضمن القانون نفسه بدلًا من تفويض هذه المسؤولية إلى نظام منفصل ما يضمن الشفافية، والوضوح والاتساق في تطبيق القانون.

6. إضافة مصادر تمويل أخرى لرفد الصندوق

وبصرف النظر عن مصادر التمويل المبينة في المادة (13) من مسودة القانون، فمن المستحسن دمج الأموال المصادرة من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالتسول في القانون. ويهدف هذا الدمج إلى ضمان استخدام الموارد المصادرة في أغراض اجتماعية مفيدة.

7. استخدام الأموال التي جمعت من مخالفات القانون

ومن المقترح أن تتم مصادرة الأموال التي يتم الحصول عليها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون (المادة 22) بحيث تكون هذه الأموال أحد موارد دعم الصندوق المقترح في مسودة القانون.

بناء على ما سبق ونظرًا لأهمية مسودة القانون والتحسين عليها، فإنه من الضروري وضعه على طاولة الحوار للمناقشة، والاستماع للآراء، وفتح حوار عام وطني حوله وأخذ ملاحظات جميع الجهات ذات العلاقة حول القانون قبل إقراره، وذلك ليتماشى مع المصلحة العامة، وخاصة مع تنامي الأزمات الاقتصادية الطاحنة، واتساع رقعة الفقر والبطالة التي باتت تمس شرائح واسعة في المملكة.

ملحق 1- مشروع قانون التنمية الاجتماعية لعام 2023

البنود والمطالبات الرئيسية

البند	المطالبة الرئيسية	عرض الأسباب
اسم وتصنيف المسودة	إعادة تسمية وتوفير تصنيف جديد للمسودة الحالية، أي على سبيل المثال: تعليمات/لوائح/ نظام العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية	تعتبر التنمية الاجتماعية مفهوم متعدد الأبعاد ومتعدد التخصصات يأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل المختلفة التي تؤثر على نوعية الحياة. وفقًا لمنظمة العمل الدولية (2016)، تشمل برامج الحماية الاجتماعية الحالية في الأردن التغذية (التغذية المدرسية)؛ خدمات اجتماعية؛ صندوق المعونة الوطنية؛ الزكاة؛ الضمان الاجتماعي وغيرها بشكل عام، تشمل العناصر الرئيسية للتنمية الاجتماعية شبكات الأمان الاجتماعي، وتخفيف حدة الفقر، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، والمساعدة في الإسكان، وسياسات دعم التوظيف، وسياسات الإدماج الاجتماعي، ولا سيما تلك التي تعالج الحواجز النظامية والتمييز الذي قد يساهم في اتساع الفجوة والفروقات الاجتماعية. ويتناول مشروع القانون الحالي جانبا واحدا فقط من التنمية الاجتماعية، وهو العمل الاجتماعي وخدمات الرعاية. إن العنوان والرتبة المقترحين في هذه الملاحظات من شأنها أن تعرف بدقة عن الموضوع الرئيسي والجوانب التنظيمية للمشروع التشريعي، مما يسهل فهمًا أوضح لأهدافه بين المعنيين وعامة الناس.
ترخيص الشركات/المنظمات التي تقدم الخدمات الاجتماعية	تضمين المكونات الرئيسية لإطار الترخيص للمنشآت التي تقدم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك تعيين هيئة مسؤولة عن الإشراف على عمليات الترخيص بأكملها، بدءًا من مراجعة الطلبات وحتى إجراءات التفتيش والموافقات.	لا يتم تقديم الخدمات الاجتماعية في فراغ: فهي مترابطة وتعتمد على السكان المستهدفين وطبيعة الخدمات المقدمة. ولكن النص الحالي يفتقد

		لهذا الترابط والأساس المنطقي. فعلى سبيل المثال، يتم ترخيص الخدمات الصحية حاليًا من قبل مجلس اعتماد الرعاية الصحية. ولضمان نجاح إطار الترخيص، يوصى باعتماد نهج تعاوني ومنسق بين مختلف الجهات ذات الصلة مثل ممثلي وزارات الصحة والمجالس العليا وخبراء رعاية الأطفال ومقدمي الرعاية والأخصائيين الاجتماعيين والمهنيين التربويين، لوضع معايير واضحة للترخيص والشهادة.
اعتماد الأخصائيين الاجتماعيين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في المسودة الحالية	أن يتم اعتماد الأخصائيين الاجتماعيين من قبل جهة مستقلة عن وزارة التنمية الاجتماعية	في الأردن، تقدم جامعات مختلفة برامج البكالوريوس والماجستير في العمل الاجتماعي بعيداً عن المعايير الوطنية المعمول بها، إلا أن مناهجها الدراسية تتوافق مع المعايير الدولية. وعلى الرغم من وجود جمعية وطنية للأخصائيين الاجتماعيين، يفتقر الأردن إلى هيئة مستقلة مسؤولة عن ضمان المعايير المهنية والتسجيل الرسمي للعاملين في العمل الاجتماعي، وهي ممارسة فضلى شائعة على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، تعمل الرابطة الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين (NASW) في الولايات المتحدة، كأكبر منظمة عضوية للأخصائيين الاجتماعيين المحترفين، والتي تأسست في عام 1955. وتتولى الرابطة الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين مهام تعزيز وتطوير النمو المهني لأعضائها، وتأسيس المعايير المهنية ودعمها والدعوة إلى سياسات اجتماعية سليمة. كما تلتزم هيئات إصدار شهادات العمل الاجتماعي المستقلة في جميع أنحاء العالم على الحفاظ على المعايير المهنية، وتسهيل تسجيل المهنيين، وتعزيز التعلم مدى الحياة بين الممارسين.
اعتماد العاملين في المجال الإنساني والعمل الاجتماعي الحاليين	وضع مسارات للاعتراف والاعتماد المهني للعاملين في مجال الخدمة الإنسانية والاجتماعية	ينفذ العمل الاجتماعي في الأردن ضمن سياق واسع حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً محوريا في تقديم الخدمات الاجتماعية في ظل الافتقار لنظام مركزي قوي. وهذا مهم بشكل خاص في دعم الأفراد ذوي الإعاقة.

		بالإضافة إلى ذلك، شارك الأردن وعلى مدى السنوات الـ 13 الماضية بنشاط في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين. واستجابة لذلك، قامت المنظمات الإنسانية بتوفير التدريب للمتخصصين في إدارة الحالات وتقديم الخدمات بموجب المبدأ الأخلاقي المتمثل في "عدم الإضرار". ومن خلال الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها هؤلاء المهنيون، من الضروري دمج مسارات تأهيلهم المهني وإصدار الشهادات لهم كأخصائيين اجتماعيين، حتى في حالة عدم وجود درجة رسمية في العمل الاجتماعي، ضمن الإطار القانوني. وهذا من شأنه ضمان الاستفادة من الخبرات القيمة وتعزيز فعالية تقديم الخدمات الاجتماعية في الأردن.
إنشاء صندوق للعمل والخدمات الاجتماعية	يوصى بأن يحدد القانون بشكل صريح مواد محددة مخصصة لإنشاء الصندوق، بما في ذلك آليات تأمين وتخصيص الأموال، بالإضافة إلى بيان مسؤوليات الوزارة في الإشراف على هذه الموارد.	يجب أن يحدد القانون بوضوح مصادر التمويل المحتملة ويضع إطارًا لتفعيل واستخدام الأموال المخصصة لأغراض محددة. ولضمان فعالية القانون وتجنب التعارض في تنفيذه، يوصى بإجراء مراجعة شاملة لتحديد وحل أي تعارض محتمل مع أنظمة المراقبة المالية الحالية. ويجب أن يضمن القانون التزام الصندوق بمبادئ القدرة على التكيف والشفافية والمساءلة
غياب العملية التشاورية في صياغة مشروع القانون	إنشاء فريق عمل تعاوني يضم خبراء في العمل الاجتماعي والمهنيين والخبراء القانونيين والجهات المعنية للعمل بشكل تشاركي على تطوير مجموعة شاملة من التعريفات المتوافقة مع المعايير الدولية مع مراعاة السياق المحلي	على الرغم من كون المشروع تشريعًا محوريًا يسعى لحوكمة مهنية العمل الاجتماعي في الأردن، إلا أن صياغة المشروع لم تشمل أصحاب المصلحة الأساسيين. وقد أدى عدم التشاور مع هيئات التنمية المحلية وممارسي وخبراء العمل الاجتماعي ووكالات الإغاثة الدولية التي تقدم المساعدات الإنسانية، إلى صدور نص تشريعي ترك العديد من الجوانب دون حل. على سبيل المثال، بينما يوفر القانون فرصة لتعزيز التنمية البشرية والأهداف المستدامة ضمن الإطار المهني، فإنه يقدم مسؤوليات جديدة لجميع المعنيين. ومع ذلك، فإنه يشكل أيضًا خطر التضييق من خلال فرض متطلبات موافقة إضافية على

		المشاريع المتعلقة بالقانون، مصحوبة بعقوبات صارمة على مبادرات المشاركة المدنية والاجتماعية. مما يستوجب وجود عملية تشاركية وتشاورية لمعالجة هذه المخاوف وتعزيز التشريعات.